﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكُواْۗ وَمَا جَعَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗاۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ ١٠٧﴾ [الأنعام: 107]

❁ مُنَاسَبَةُ الآيَةِ لِمَا قَبلَهَا:

مِـــن لُـطـفِ الامتثالِ إحاطتُهُ بمشيئةِ اللهِ الغالبةِ

بعد أن خاطبَ اللّهُ تعالى رسولَهُ في الآية السَّابقة، وأمَرَهُ باتِّباع ما أُوحِيَ إليه والإعراض عن المُشركينَ؛ بيَّن له هُنا تلطُّفًا به، وإزالَةً لِمَا يَلقَاهُ مِنَ الكَدَرِ من استمرَارِهم على الشِّرك وَقِلَّةِ إغنَاءِ آياتِ القُرآنِ ونُذُرِهِ في قُلُوبِهم، فَذَكَّرَ اللّهُ رَسولَهُ بأنَّ ذَلك بمَشِيئَةِ اللّه، ولو شاءَ اللّهُ ما أشرَكُوا، ولكنَّ اللّهَ يعلَمُ القُلوبَ، وما تُخفِي، وما أنتَ عَليهِم بِوكِيلٍ أو حَفيظٍ، فاللّهُ سبحانه يهدِي مَن يستَحِقُّ الهِدَايَةَ من عِبَادِهِ، فقال: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكُواْۗ وَمَا جَعَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗاۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ﴾.

❁ شَرْحُ المُفْرَدَاتِ:

1) ﴿شَآءَ﴾: جذرُ الكلمةِ هو (شَيَأ)، المشيئةُ كالإرادةِ، والمشيئةُ إيجادُ الشَّيءِ وإصابتُهُ، فالمشيئةُ منَ اللّه تعالى هي الإيجادُ، ومنَ النَّاس هي الإصابة، والمشيئَةُ منَ اللّهِ تقتضي وجودَ المُرادِ لا محالَةَ، رُوِيَ أنَّه لمّا نزل قولُ اللّهِ تعالى: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨﴾ [التكوير: 28]؛ قال الكُفَّارُ: الأمرُ إلينا، إن شِئنا؛ استقمْنا، وإن شِئْنا؛ لم نستقمْ، فأنزلَ اللّهُ تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٩﴾ [التكوير: 29][1].

2) ﴿أَشۡرَكُواْۗ﴾: جذرُ الكلمةِ هو (شرك)، الشِّرْك: ظلمٌ عظيمٌ، والاسم: الشِّركُ، وفي التَّنزيل: ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ١٣﴾ [لقمان: 13].

(1) الرّاغب الأصفهانّي، المُفردات: (شيأ).

وأشركَ باللّٰهِ: جعلَ له شريكًا في ملكه[1]، وقولهُ: (فيهِ شِركٌ) بِكَسرِ الشِّين منَ الاشتراكِ، والشِّركُ والشَّركَةُ والاشتراكُ وَاحِدٌ، والشِّركُ أَيضًا النَّصيبُ[2].

3) ﴿جَعَلْنَاكَ﴾: جذر الكلمةِ هو (جعل)، وهو لفظٌ عامٌّ في الأفعال كُلِّها، يجري مجرى أوجد، قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ﴾ [النّحل: 78]، ويُستَعمَلُ في إيجاد شيءٍ من شيءٍ وتكْوينِهِ منهُ، نحو: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا﴾ [النّحل: 81]، وفي تصييرِ الشَّيءِ على حالةٍ دونَ حالةٍ، نحو: ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: 16]، والحُكمِ بالشَّيءِ على الشَّيءِ، حقًّا كان أو باطلًا[3]، وفي الآيةِ الكريمة قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾، هو من قبيل الحكمِ بالشَّيءِ على الشَّيءِ، ونَفيه عن رسولِ اللّٰهِ حِفظَ قومِه.

4) ﴿حَفِيظًا﴾: جذرُ الكلمةِ هو (حفظ)، والحفظُ يضادُّه النِّسيانُ، ويُستعمَلُ كذلك في كُلِّ تفقُّدٍ وتعهُّدٍ ورعايةٍ، قال تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿١٢﴾﴾ [يوسف: 12] و[الحِجر: 9]، وقوله: ﴿فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [الشّورى: 48]، أي: حافظًا، والمعنى نفسُه في الآية: ﴿وَمَا جَعَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾.

❁ المَعْنى الإِجْماليُّ:

الرَّسولُ مُبلِّغٌ لا مُسيطِرٌ، وهادٍ لا جبَّارٌ

قولهُ تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكُوا۟﴾، بأنْ يخلُقَ البَشَرَ مُؤمنين طائعين بالفطرةِ كالملائكة، ولكن مضَت سُنَّتُه وحكمتُه بأن يكونوا عاملين مُختارين، وهداهم بالطَّبيعةِ والشَّريعة، وبهذا الاختيارِ في التَّصرُّف صاروا مُستعدِّين للإيمان أو الكُفرِ، والتَّوحيدِ أو الشِّرك، والطَّاعة أو الفسق، ثمَّ قال: ﴿وَمَا جَعَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ وَمَآ أَنتَ

(1) ابن سيده، المُحكم، والزّمخشريّ، أساس البلاغة: (شرك).
(2) السّبتيّ، مشارق الأنوار: (شرك).
(3) الرّاغب الأصفهانّي، المُفردات: (جعل).

عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ﴾ فتَحْفَظ عليهم أعمالَهم، فتحاسبهم عليها، ولستَ وكيلًا عليهم، تتولَّى أمورَهم، وتسألُ عنها؛ لأنَّ الوكالةَ تستلزمُ السَّيطرةَ والمسؤوليَّةَ، وإنَّما أنت بشيرٌ ونذيرٌ، واللَّهُ هو الوكيلُ الحفيظُ، وفي هذا بيانٌ لمهمَّةِ الرَّسولِ، وأنَّه مُبلِّغٌ لا مسيطرٌ، وهادٍ لا جبَّارٌ، فاللَّهُ يتولَّى أمرَهم، ويُجازيهم جزاءً وفاقًا[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيُّ:

مقصدُ عَطفِ قولِه تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكُواْۚ﴾ على الأمرِ بالإعراضِ:

وقوله: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكُواْۚ﴾، خبرٌ معطوفٌ على الجملة الإنشائيَّة: ﴿وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾، وهذا تلطُّفٌ مع الرَّسولِ ﷺ وإزالةٌ لِمَا يلقاه منَ الكَدَرِ من استمرارهم على الشِّرك، وقلَّةِ إغناء آياتِ القُرآنِ ونُذُره في قلوبهم، فَذَكَّرَهُ اللَّهُ بأنَّه سبحانه قادرٌ على أن يُحوِّلَ قلوبَهم، فتقبل الإسلامَ بتكوينٍ آخر، ولكنَّ اللَّه أرادَ أن يحصلَ الإيمان ممَّن يؤمنُ بالأسباب المعتادةِ في الإرشادِ والاهتداءِ؛ ليميِّزَ اللَّهُ الخبيثَ منَ الطَّيِّبِ، ولم يجعلِ اللَّهُ إيمانَ النَّاسِ حاصلًا بخوارقِ العاداتِ[2].

حفاوةُ اللهِ برسولِهِ، وحفظُهُ له، هو التَّأييدُ العظيمُ لديمومةِ الرِّسالةِ، وبلوغِ مقصدِها

فائدةُ ذِكْرِ لفظِ الجَلالةِ دونَ لفظِ الرُّبوبيَّة:

في قولِه تعالى: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكُواْۚ﴾: التفتَ من ذكرِ لفظِ الرُّبوبيَّةِ عند مخاطبةِ الرَّسولِ إلى لفظِ الجلالةِ (اللَّه) عندَ الحديثِ عنِ المشركين، باعتبار أنَّ لفظَ الجلالةِ (اللَّه) قد ذُكِرَ لإفادةِ توحيدِ الألوهيَّةِ، وهو ما يُنكرُه المشركون، في حين أنَّهم قد لا يُنكرون ربوبيَّتَهُ سبحانه في خلقِه، قال تعالى: ﴿قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ أَمَّن يَمۡلِكُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَمَن يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُۚ فَقُلۡ أَفَلَا تَتَّقُونَ ٣١﴾ [يونس: 31].

ذكرُ لفظِ الجلالةِ (اللَّه) هو الأنسبُ بتوحيدِ الألوهيَّةِ الَّذي يُنكرُه المُشركون

(1) الموصلّي، أولى ما قيل: 3/352 - 353.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/425 - 426.

نكتةُ حذفِ مَفعولِ المشيئةِ:

لا يقعُ إشراكُ المشركين بمشيئتهم؛ وفيهِ تَهويـنٌ لِشَأنِهم واختِيَارِهِم

قوله: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكُواْۗ﴾، أي: عدمَ إشراكِهم، بحسب القاعدةِ المستمرَّةِ في حذفِ مفعولِ المشيئةِ من وقوعِها شرطًا، فمفعولُ المشيئةِ محذوفٌ دلَّ عليه جوابُ (لو)، والتَّقديرُ: (ولو شاء اللهُ ألَّا يُشركوا ما أشركوا)، وكونُ مفعولِها مضمونَ الجزاء: ﴿مَآ أَشۡرَكُواْۗ﴾[1]، أي: إنَّ إشراكَهم ليس في الحقيقةِ بمشيئتِهم؛ وإنَّما هو بمشيئةِ اللهِ تعالى[2].

وجاء حذفُ مفعولِ المشيئةِ تهوينًا لشأنِهم في اختيارِهم سبيلَ الشِّركِ؛ إذ لا قيمةَ تُذكرُ لشركِهم ولشُركائِهم، ولبيان أنَّ عدمَ إشراكِهم لا يُغني اللهَ شيئًا، فهو الغنيُّ الحميدُ سبحانه فحذفَ مفعولَ المشيئةِ (عدم إشراكهم)، وأبرزَ شنيعَ الشِّركِ باللهِ سبحانه ويمكن أن يكونَ الحذفُ إيجازًا، فحذفَ (عدمَ إشراكِهمُ الأصنامَ في عبادتِهم)؛ لأنَّ الإشراكَ لا يكونُ إلَّا باللهِ سبحانه إذ لا يُسمَّى عابدُ الصَّنمِ مُوحِّدًا لصنمِه، وإنَّما التَّوحيدُ لا يكونُ إلَّا بعبادةِ اللهِ وحدَه.

فائدةُ عطفِ قولِه تعالى: ﴿وَمَا جَعَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗاۖ﴾ على الجملةِ السَّابقة:

التَّدلِّي في ذكرِ الأخبارِ من مشيئةِ اللهِ إلى عدمِ حفظِ الرَّسولِ لهم

عَطَفَ خبرًا على خبرٍ، وفائدتُه التَّدلِّي في بيانِ الخبر، فبعد أن بيَّنَ أنَّ اللهَ ﷻ لَوۡ شَآءَ لَمَنَعَ إِشْرَاكَهُمْ، فصاروا موحِّدين غير مشركين، فبيَّن عظيمَ قدرةِ اللهِ في الاختيار والتَّقدير، وأنَّهم مهما خرجوا عن أوامرِه سبحانه إلَّا أنَّهم منَ الضَّعف بمكانٍ، فلو شاء اللهُ ما أشركوا، ثُمَّ تدلَّى بمعنى قريب من ذلك، أنَّه سبحانه لو شاء؛ لجعلَ رسولَ اللهِ عليهم حفيظًا، فيمنعُهُم منَ الإشراكِ باللهِ، لكنَّه لم يشأْ ذلك سبحانه وخَاطبَ رسولَهُ أنَّه ليس حفيظًا عليهم.

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/170.
(2) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/610.

نكتةُ تقديم الجارِّ والمجرور على: ﴿حَفِيظًا﴾ وعلى: ﴿بِوَكِيلٍ﴾:

جملة: ﴿وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ مستأنفةٌ، وجملة: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ معطوفةٌ على جملة: ﴿جَعَلْنَاكَ﴾[1].

اللهُ هو الحفيظُ الوكيلُ على عبادِه على الحقيقةِ

فقوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾، أي: رقيبًا مهيمنًا مِنْ قِبلنا، تحفظُ عليهم أعمالَهم، وكذا قولُهُ تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ من جهتهم تقومُ بأمورِهم، وتُدَبِّرُ مصالِحَهم، و(عليهم) في الموضعين مُتعلِّقٌ بما بعدَهُ، قُدِّمَ عليه للاهتمام بهِ في الموضعين، ولرعاية الفواصلِ في الثَّاني[2]، ويتحقَّقُ منه تمامُ فائدةِ التَّدلِّي؛ إذِ الحفظُ أعظمُ شأنًا منَ الوكالة.

نكتةُ النَّفي بـ ﴿وَمَا﴾:

من مواضعِ توكيدِ النَّفي المُحاجَّةُ في القول

في قولِه تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ جعلَ سيبويهِ في النَّفي بـ (ما) معنى التَّوكيد؛ لأنَّه جعلها في النَّفي جوابًا لـ (قد) في الإثبات، كما أنَّ (قد) فيها معنى التَّوكيد، فكذلك (ما) جعل جوابًا لها، ذَكَرَه ابنُ الحاجب في شرح المُفَصَّلِ[3]، والنَّفيُ بـ (ما) في الغالب يُقالُ للرَّدِّ على قولٍ، مثل قوله تعالى: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟ وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ﴾ [التّوبة: 74]، فتأتي (ما) في مَعرِضِ المحاجَّةِ بنفي القولِ وإثباتِه.

فائدةُ استعمالِ حرفِ الاستعلاءِ (على):

التَّعريضُ بمَن يزعُمُ أنَّه حفيظٌ على قومِه وأتباعِه

في قولِه تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ استُعمِلَ حرفُ الاستعلاءِ لإفادةِ نفي تمكينِ النَّبيِّ ﷺ أن يكونَ حفيظًا على أحدٍ، فإنَّ وظيفةَ الحفظِ تأتي من جهةٍ عُليا، ففيه تعريضٌ بمَن يزعُمُ أنَّه حفيظٌ على قومِه، وفيه إرخاءُ العنانِ لهم؛ ليختاروا ما يريدون في

(1) الخرّاط، المُجتبَى: 1/288.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 3/171.
(3) الزّركشّي، البرهان في علوم القرآن: 2/417.

أمر عبادتِهم ودينِهم، فالآيةُ فيها دعوةٌ ضمنيَّةٌ كي يختارَ النَّاسُ دينَهم دون تأثيرِ أحدٍ على أحد.

فائدةُ العطفِ على الجملة السَّابقة:

تتميمُ نفي ما لا يكونُ إلَّا للهِ وبأمرِ اللهِ وحدَه

أمَّا فائدةُ عطفِ قولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ﴾ على قولِه: ﴿وَمَا جَعَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا﴾، فإنْ أُرِيْدَ (ما أنت بوكيلٍ منَّا عليهم)؛ كان تَتميمًا لقوله: ﴿وَمَا جَعَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗا﴾، وإنْ أُريدَ: (ما أنت بوكيلٍ منهم على تحصيلِ نفعِهم) كان استيعابًا لنفي أسبابِ التَّبعةِ عنه في عدم إيمانهم، يقول: ما أنت بوكيلٍ عليهم، وكَّلُوك لتحصيل منافعهم، كإيفاء الوكيلِ بما وكَّله عليه مُوكِّله، أي: فلا تبعةَ عليك منهم؛ إذ ليس مقامُك مقامَ حفيظٍ ولا وكيلٍ[1]، إنَّما أنت مُبلِّغٌ لرسالتنا إليهم، قال تعالى: ﴿فَإِنۡ أَعۡرَضُواْ فَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظًاۖ إِنۡ عَلَيۡكَ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُۗ﴾ [الشّورى: 48].

نكتةُ الالتفاتِ من ذكرِ لفظِ الجلالةِ إلى ضميرِ الجمعِ للمتكلِّم:

بيانُ رعايةِ اللهِ لنبيِّه في بيانِ وظيفتِه دون تكليفٍ زائدٍ

التفتَ من ذكر لفظِ الجلالةِ (اللّه) في قوله: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشۡرَكُواْۚ﴾ غيبةً إلى ضمير جمعِ المتكلِّم، فقال: ﴿وَمَا جَعَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗاۖ﴾، ونكتةُ هذا الالتفات بيانُ عنايةِ اللّهِ برسوله، وأنَّه قادرٌ على أن يوكِّلَهُ أمرَ النَّاسِ جميعًا، لكن شاءَت إرادةُ اللّهِ ذلك، فما جعل اللّهُ نبيَّه حفيظًا على هؤلاء، وما ذاك إلَّا تخفيفٌ عن رسول اللّهِ ﷺ وتكليفٌ بالدَّعوة فحسب، ليكونَ أنموذجًا لمَن يأتي بعدَه منَ الصَّحابة والتَّابعين إلى يوم الدِّين، فيُؤدُّون حقَّ الدَّعوةِ ويقتدون برسولِ اللّهِ ﷺ فيها، فلا يدَّعي أحدٌ الحفظَ على أحدٍ كمَن يدَّعي ذلك منَ المبتدعة والفَسَقة.

فائدةُ تقديمِ النَّفي على المسندِ إليه، ومجيءُ المسندِ اسمَ فاعلٍ:

في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِوَكِيلٖ﴾ أفادَ تقديمُ حرفِ النَّفي

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 7/427.

على المسند إليه، ومجيءُ المسند اسمَ فاعلٍ: الاختصاصَ؛ لبيانِ أهمِّيَّةِ أنَّ المُخاطبَ - وهو رسولُ اللهِ ﷺ - هو مَن يُوحَى إليه من عندِ اللهِ، ولعظيمِ مكانةِ الرَّسولِ عندَ اللهِ، وفيها أيضًا من بيان إشفاقِ الرَّسولِ ﷺ على قومه ممَّا هم فيه منَ الشِّركِ والإعراضِ؛ إذ إنَّ الرَّسولَ يرجو إيمانَ قومِه كلِّهم، فلا يتخلَّفُ منهم أحدٌ عنِ الإيمان، وكأنَّ اللهَ قد جعله حفيظًا أو وكيلًا.

اللهُ هو وحدَه وكيلُ العبادِ فليس لأحدٍ أن يبالغَ في وظيفتِه

دلالةُ دخولِ الباء على ﴿بِوَكِيلٍ﴾:

في قولِه تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ دخلتِ الباءُ على خبر (ما) لتأكيد النَّفي، وتُذكَرُ الباءُ كثيرًا في الخبر بعد (ما) نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [الأنعام: 132]، و﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴿٤٦﴾﴾ [فُصِّلت: 46]، فقال: ﴿بِوَكِيلٍ﴾، ولم يقُل: (وكيلًا)؛ إذ إنَّ ورودَ حرفِ الباءِ هنا لتوكيدِ مكانةِ الوكالةِ، وأنَّه سبحانه لو جعل رسولَهُ ﷺ وكيلًا؛ لجعله كذلك بأعظم جدارةٍ، فيحقِّقُ لهم عظيمَ النَّفعِ، فلمَّا نفى اللهُ تعالى وكالتَه عنهم، فلا تبعةَ ولا تقصيرَ منه ﷺ.

نفيُ وكالةِ النَّبيِّ عن قومِه من مُستحقَّاتِ كمالِه ﷺ

نكتةُ تكرارِ ﴿وَمَا﴾ و﴿عَلَيْهِم﴾ للتَّوكيدِ:

فبعد أن ذكرَ (ما) في قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَٰكَ﴾؛ كرَّرها في قوله: ﴿وَمَآ أَنتَ﴾؛ توكيدًا لنفي أن يكون الرَّسولُ وكيلًا على أحدٍ، وكذلك القول في تكرار ﴿عَلَيْهِم﴾؛ للتَّوْكيدِ أَيْضًا. فكان التَّكرارُ في مَوضعِ الإضمارِ، فلم يقُل: وما أرسلناك عليهم حفيظًا أو وكيلًا، وذلك لأنَّ النَّاسَ قد تتوهَّمُ حفْظَهُ ﷺ على أحدٍ، أو مَن يتبعه من رؤساء المذاهب والفرق، فإذا نُفي عنه ذلك؛ كان نفيُه عمَّن دونه أدلَّ وآكدَ.

أوهامُ الأفهامِ تُدفَعُ بتوكيدِ الألفاظِ ومرامي العباراتِ

بلاغةُ التَّغايرِ بين الفعليَّة والاسميَّة:

في قولِه تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ يظهر: التَّغايرُ بين الجملتين الفعليَّة والاسميَّة؛ لبيان أنَّ

التَّنوُّعُ في الأسلوبِ يدلُّ على الإحاطةِ والشُّمول

الجملةَ الَّتي مُسنَدُها (فعلٌ) مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ تدلُّ على (الحدوث)، فتدلُّ على أنَّ الحفظَ يحتاجُ إلى متابعةٍ وقيُّوميَّةٍ على القوم، أمَّا الجملةُ الَّتي مسندُها اسمٌ، فإنَّها تدلُّ على الثُّبوتِ(1).

وبحسب ذلك فإنَّ الجملةَ الاسميَّةَ تدلُّ على معنى أوفى ممَّا تدلُّ عليه الجملةُ الفعليَّةُ، وأنَّ الجملةَ الاسميَّةَ تفيدُ تأكيدَ المعنى(2)، فقال: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾، فالوكالةُ لا تحتاج إلى متابعةٍ مع الزَّمن، وإنَّما تتطلَّبُ الثَّباتَ، ويدلُّ هذا التَّنوُّعُ في الأسلوبِ على الإحاطةِ والشُّمولِ.

سرُّ الجمعِ بين نفي كونهِ ﷺ حفيظًا ووكيلًا:

معنى الحفظِ في قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾، أي: رقيبًا تحفظُهم مِنَ الإشراكِ، وقوله: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾، أي: بمُسلَّطٍ عليهم، والجملتان مُتقاربتان في المعنى، إلَّا أنَّ الأولى: فيها نفيُ جَعلِ الحِفْظِ منهُ تعالى له عليهم. والثَّانية: فيها نفيُ الوَكالَةِ عليهم، والمعنى: أنَّا لم نسلِّطْكَ، ولا أنت في ذاتك بمُسَلَّطٍ، فناسب أن تعرضَ عنهم؛ إذ لستَ مأمورًا منَّا بأن تكون حفيظًا عليهم، ولا أنتَ وكيلٌ عليهم من تلقائك(3).

الدَّعوةُ إلى اللهِ مهمَّةُ المرسلين، لا وكـالـةً عـن أقـوامِـهـم أو حفظ شأنِهم

(1) فضل حسن عبّاس، البلاغة فنونها وأفنانها: 1/92.
(2) يحيى بن حمزة العلويّ، الطِّراز: 2/25.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 4/610.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الحادي عشر، سورة الأنعام من الآية 59 إلى الآية 123
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: سورة الأنعام من الآية 59 إلى الآية 123 [إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 11 ، 808 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-798-63-7
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 11 : سورة الأنعام من الآية 59 إلى الآية 123.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن- ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-798-63-7
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9795022 بتاريخ 2023/12/19م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»